# العولمة الاقتصادية والشركة القومية

الدكتور احمد حسين الفتلاوي
جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

## المقدمة

يتناول هذا البحث العولمة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات، والتي على الرغم من الآثار الإيجابية لنشاط الشركة في الاستثمار المباشر في البلدان المضيفة، مع ذلك، لا ينفي أن يكون هناك بعض الآثار السلبية أو الضارة إذا جاز التعبير، ويختص بالإجابة عن الأسئلة التالية، ما العولمة الاقتصادية؟ ما هي أدواتها؟ ما هي الشركة القومية؟ وكيف يؤثر ذلك ايجابياً أو سلبياً على النشاط الاستثماري للبلدان المضيفة للاستثمار؟

وقد قسم البحث شكلاً إلى مبحثين تعرض الأول لماهية العولمة الاقتصادية وأدواتها، وكشف الثاني عن الشركة القومية بوجه عام وأثارها على البلدان النامية.

**Introduction**

**This research deals with economic globalization and the multinational company, which in spite of the positive effects of the activity of the company's direct investment in the host countries have, however, does not deny some negative or adverse effects so to speak, and answer the questions that, what the economic globalization? What tools? What national company? And how it affects negatively on the investment activity of the host countries for investment?**

**Has been a search to Mbgesin discussed the first of what the economic globalization and its tools, and discussed the second national company in general and their implications for developing countries**

# المبحث الأول

# العولمة الاقتصادية

بغية الإحاطة بدلالات العولمة الاقتصادية وارتباط ذلك بالشركة القومية لابد من الإلمام بماهيتها،والأدوات التي تمكنها من تحقيق الغاية المنشودة ومن ثم نفرد المطلب الأول لدراسة ماهية العولمة الاقتصادية،ونجعل المطلب الثاني لتحديد أدواتها وكما يلي.

## المطلب الأول

## ماهية العولمة الاقتصادية

العولمة بشكل عام في دلالتها اللغوية تعنى جعل الشيء عالمياً ، بما يعنى ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة " Globalization" في الإنجليزية والألمانية ، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح "Mondialisation" [1] وهي أساساً مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية ويعود هنا الارتّباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليّات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطوّر العولمة كلحظة تاريخية جديدة، فكل المؤشّرات الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالاً، وهي الأكثر تحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية، ويبدو العالم اليوم معولماً اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافياً أو سياسياً.

ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية، ومن هنا أيضا هيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة التي هي حتماً ليست بالظاهرة الاقتصادية، وليست مقتصرة على الاقتصاد، فالعولمة هي لحظة تاريخية تتضمّن كل الأبعاد الحياتية المختلفة بما في ذلك

الاقتصاد والسياسة والثقافة، والتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكّل عالما بلا حدود اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، والذي هو قد تأسّس [2] والعولمة الاقتصادية [3] تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بالهيمنة المطلقة للدول على نشاطاته، وخاصة فيما يتعلّق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي. لقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة شبه الاستقلال التام عن الدّولة، وعن الاقتصاديات الوطنية التي كانت وإلى وقت قريب جدا، قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساسية والتي تتحكّم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي. لذلك فإن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدّولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، يمثّل جوهر العولمة الاقتصادية.

لذلك تشكّل العولمة الاقتصادية نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المختلفة والتي هي الآن أكثر ارتباطا، أو على صعيد حجم التجارة العالمية، والتي تجاوزت كل الأرقام القياسية، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة [4] فالعولمة الاقتصادية توحي أن العالم الذي تشكّل في التسعينات قد أصبح عالما بلا حدود اقتصادية، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثّرة في بعضها البعض، ولم تعدّ هناك حدود وفواصل فيما بينها وأن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكّمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على الاقتصاديات المحليّة.

ومن هنا أصبح محور الاهتمام العالمي هو الاقتصاد العالمي وليس الاقتصاد المحلي، وبذلك أصبح هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتمّ بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر، بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي تتراجع تدريجيا، وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية، [5] والتأثير بالعالم وتحويل أفراده إلى مجرّد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي. وهذا التوجّه نتحفّظ عليه كثيرا، إذ أن غياب القيم والأخلاق هو المدخل الأساسي لسقوط الأمم وتخلّفها.

لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة مثل الاتجاه نحو تداخل الاقتصاد العالمي، واندفاع الدّول نحو نظام الاقتصاد الحر، والخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي كوسيلة لتحقيق النمو، وتحوّل المعرفة والمعلومة إلى سلع إستراتيجية وإلى مصدر جديد للربح، وتحوّل اقتصاديات الدّول المتقدّمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات، وبروز ثلاثة تكتلات تجارية رئيسية يتركّز حولها الاقتصاد العالمي، وبروز دول منطقة شرق آسيا كطرف مهمّ في الاقتصاد العالمي، واحتمال انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، بالإضافة إلى بروز منظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط، وتزايد دورها في النشاط التجاري والاستثماري العالمي. هذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وغيرها من التطوّرات تشكّل في مجملها العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحرّكه قوى السوق التي لم تعدّ محكومة بحدود الدّولة الوطنية، وإنما ترتّبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية متعدّدة الجنسيات. (6)

وتتسم هذه الشركات بأنه لم يعد لها هويّة أو جنسية محدّدة، ولم تعدّ تنتمي إلى دولة، ولا تعترف بموطئ قدم واحدة، ولا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية، كما أنه ليس لهذه الشركات من مقرّ واحد، ولا تتأثّر إجمالاً بسياسات دولة من الدّول، متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي فمقرها الإداري في دولة، ومقرها التسويقي في دولة ثانية، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، ومقرها الدعائي والإعلامي في دولة سادسة، ومقرها التنفيذي في دولة سابعة، وهكذا تتحرك في أعمالها.

إن هذه الشركات تتنقل بحرية كاملة بين الدّول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة، وتفترض أن العالم بالنسبة إليها هو عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية. إن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، لذلك فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإدارتها ومراكز بحوثها إلى أي مكان، مستخدمة آخر التقنيات التي تقلّص الزمان والمكان. (7)

بالإضافة إلى الشركات المتعددة القومية والتي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية، فإن العالم يبدو مندفعا نحو العولمة التجارية والمالية، فقد حدث تزايد ملحوظ في حجم ونطاق التجارة العالمية، كما برز اتجاه عالمي متصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح التام،وغير الخاضع للقيادة أو التحكّم، وذلك بعد توقيع اتفاقية " الجات " وقيام منظمة التجارة العالمية عام 1996.[8]

إن منظمة التجارة العالمية هي اليوم أهمّ مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، ويشكّل إنشاؤها منعطفا في التاريخ الاقتصادي العالمي. ورغم أن منظمة التجارة تنسّق عملها وسياساتها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولّى إدارة العالم تجارياً، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي تأتي في مقدمتها مبدأ الدّولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية، والذي هو أهمّ مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالية. هذه المبادئ هي مبادئ عامّة واسترشادية، أما قرارات المنظّمة فهي قرارات نهائية وملزمة لجميع الدّول.[9]

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن أن نوجز المظاهر الاقتصادية للعولمة هي : زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدّول، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات متعدّدة الجنسية، واتساع نطاق أنشطتها مع اتجاهها نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر، مما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة إلى العديد من الصناعات الحديثة، فضلا عن اتساع آفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة في التدفّقات المالية عبر الحدود، وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية، كما أن تنامي دور كلّ من مؤسسات التمويل الدّولية، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتسارع تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها وخاصة في ظل اتفاقية الجات، وما طرأ عليها من تطوّرات خلال السنوات الأخيرة، كل ذلك وغيره ساهم في ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي.

إن التغيرات في الهياكل الاقتصادية والمالية التي أفرزتها العولمة الاقتصادية، أصبحت كثيفة التأثير على الدّولة الوطنية، فلم تعدّ للأسواق المحليّة قوة وقائية لشعوبها، ولم

يعد للانتماء استقلالية، بل إن البنوك باتت تشكّل جزءاً من نظام أكبر تتأثّر به صعودا وهبوطاً أكثر من تأثيرها بالأوضاع المحليّة، كما أن العولمة تعني غياب الصفة الوطنية عن هذه الشركات، الأمر الذي لا يجعلها ملك البشرية جمعاء، بل ملك الأغنياء في دول الشمال بشكل عام، كما تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقراً، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمّقا والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها، وبين القرارات الكبرى التي تحدّد مصيرها وتؤخذ دائما بمعزل عنها خارج الحدود، وفي ظل العولمة يختفي دور المصمّم أو المبدع ليحلّ محلّه مروّج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعدّدة الجنسيات وفق نظام الإنتاج عن بعد، وفيها أيضا يتحوّل معظم المسؤولين في لقاءاتهم وأسفارهم إلى رجال أعمال يعقدون الصفقات ويستجدون القروض، ويحضّون الأغنياء على الاستثمار وفق معايير هذه الأيام هنا وهناك في بلاد الفقراء الواسعة، لقد تحوّلوا إلى باعة متجولين لصالح الشركات عابرة القوميات،ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تستهدف الشرائح القادرة على الاستهلاك في كل مكان فلا مكان للفقراء في حساب الشركات متعدّدة الجنسية، وهي تنظر إلى كوكب الأرض وقد جعلته سوقا واحدة مفتوحة أمام بضائعها.[10]

وهكذا تعدّ العولمة أحد التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية، لأنها تحطّم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنسانا مستهلكا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما يشكل لديه قيم التواكل، والتطلّع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي.[11]

## المطلب الثاني

## أدوات العولمة الاقتصادية

يشير بعض الفقه إلى إن أدوات العولمة الاقتصادية والتي تستطيع تحقيق أهدافها بواسطتها قد تتخذ أنماطاً متعددة من أهمها في الواقع العملي،اتفاقيات الامتياز التي تنصرف

إلى تعهد إحدى الدول إلى هيئة أجنبية عامة أو خاصة بإدارة مرفق اقتصادي عام واستغلاله لمدة محددة وذلك باستخدام عمال أو أموال يقدمها الملتزم على مسؤوليته في مقابل تقاضي رسوم أو أثمان من المنتفعين بخدمات أو منتجات هذا المرفق العام.[12]

وقد بحث القانون المدني العراقي الحالي رقم 40 لسنة 1951 المعدل في التزام المرافق العامة في المواد (891-899) ونص في الفقرة الأولى من المادة (891) منه على إن :- ((التزام المرافق العامة، عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين الحكومة وبين فرد أو شركة يُعهد إليها باستغلال المرفق مدة محددة من الزمن بمقتضى قانون)).[13]

والملاحظ أن اتفاقيات الامتياز تشهد تطوراً في الوقت الحالي إذ إنها رَقَت إلى مستوى يمكن القول في شأنه ، أنها أصبحت اتفاقيات المشاركة لا الامتياز وذلك لاشتداد قوة الدول النامية فأخذت تجري المفاوضات بينها وبين المستثمر الأجنبي لعقد اتفاقيات المشاركة التي تحقق التوازن بين مصالح الطرفين وبموجبها تحصل الدولة المضيفة على حصة من الأرباح التي يحققها المستثمر الأجنبي.

وقد أصبح عدد كبير من الدول النامية اليوم يشارك في مشروع مشترك مع المستثمر الأجنبي ، ومثال ذلك توصل الشيخ احمد زكي يماني ممثل الأوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط -O.P.E.C ) إلى اتفاق نيويورك بينه وبين شركات النفط في تشرين الأول 1972 ، بوصفه ممثلاً لدول الخليج المنتجة للنفط وبموجب هذا الاتفاق تحصل دول الخليج على حصة مشاركة في الامتيازات الأجنبية القائمة على إقليمها بنسبة 25% تتدرج في الزيادة إلى ان تبلغ 51% في الأول من كانون الثاني 1973 مقابل تعويضات تدفعها الدول المضيفة للشركات الاستثمارية.[14]

كما يمكن أن تتخذ نمطاً خاصاً يدعى بالكونسورتيوم (البيوت المالية ) وهو مشروع مشترك يتم إنشاؤه باتفاق عدد من المساهمين الذين ينتمون إلى أكثر من دولة على إنشاء كيان مشترك مستقل لا يفقد فيه أي من المساهمين شخصيته المستقلة ، ويمارس هذا المشروع نشاطاً دولياً بطبيعته ذلك إن مصالح المستثمرين الداخلين فيه تستدعي القيام

بالاستثمار بصورة جماعية ومن الأمثلة الواضحة على هذا الاتفاق هو( الكونسوريتوم القمر الصناعي للاتصالات اللاسلكية الدولية) (International Telecommunication Satellite Consortium)

وقد أنشئ بموجب اتفاق تأسيس الترتيبات الداخلية لنظام قمر صناعي للاتصالات اللاسلكية التجارية العالمية الموقع بتاريخ (1964/8/20) من حكومات الدول المؤسسة لها وهي :- استراليا وكندا والدنمارك وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وأسبانيا وسويسرا وبريطانيا وأمريكا ودولة الفاتيكان وبموجب هذا الاتفاق يتمتع الكونسوريتوم بشخصية مستقلة عن الدولة المؤسسة التي تملك أو تدير مع شركائها مؤسسات الاتصالات اللاسلكية الخاضعة لاختصاصها الإقليمي ، وتُسهم الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 53% من رأس مال الكونسوريتوم الذي تقدمه مؤسساتها الخاصة الوطنية مما يجعلها تتمتع بعدد كبير من الأصوات في اللجنة الداخلية للكونسورتيوم.[15]

فضلاً عن تلك الأدوات هناك الشركة الدولية وتوصف الأخيرة بأنها ظاهرة حضارية حديثة نسبياً ، كما إن الطبيعة الدولية لا الطبيعة العامة إذا صح التعبير هي التي تميز هذا النوع من الشركات ذات النشاط الدولي على إن الشركة الدولية هي التي يتحدد نظامها القانوني بمقتضى اتفاقيه دولية.[16]

والأمثلة على الشركة الدولية كثيرة منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام 1945 بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي [17] ، والمهم في هذا الإطار أننا أمام شركة دولية لا ترتبط بأي نظام قانوني وطني معين ذلك لأنها نشأت بمقتضى اتفاقيه دولية وتخضع في نظامها القانوني لعقد تأسيسها وتلك الاتفاقية من دون الخضوع لقانون وطني معين بصورة أصلية أو تبعية .

إلا إن البعض[18] الآخر من الفقه يشير إلى ان أدوات العولمة الاقتصادية تتحدد بصندوق النقد الدولي[19]،والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[20]،ومنظمة التجارة العالمية[21]

# المبحث الثـاني
# الشركة القوميـة

تحقيقاً للمقصود من بحث موضوع العولمة الاقتصادية والشركة القومية لابد من الإشارة للشركة القومية بوجه عام ثم الكشف عن الآثار الناتجة عن العولمة الاقتصادية لتلك الشركات ونخصص لكل منهما مطلباً مستقلاً.

## المطلب الأول
## الشركة القومية بوجه عام

يعد تنامي دور الشركات القومية أحد خصائص النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. وتتعدد المسميات التي تطلق على تلك الشركات فقد أطلق عليها البعض الشركات متعددة الجنسيات، وأطلق عليها البعض الآخر الشركات عابرة القوميات.

وعلى الرغم مما ساقه البعض من أن هناك تفرقه بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات عابرة القوميات على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تتعدد جنسيات أصحاب حصص الملكية فيها وإن كانت تلك الشركات تدير أنشطتها في دولة واحدة، أما الشركات عابرة القوميات قد تكون شركات تدير أعمالها في عدد من الدول بغض النظر عن حصص ملكية أصولها .

وعلى غرار تعدد الأسماء التي أطلقت على الشركات القومية والتعبير الأخير هو تعبير قانوني نوعاً ما لأنه يشير إلى ملكية رأس مال الشركة إذ يتوزع هذا بين مجموعات من الرأسماليين من جنسيات مختلفة على إن هذه الشركة تختص بمزاولة نشاطها في دول متعددة وهو ما دفع بعضهم إلى تعريف الشركة المتعددة الجنسية بأنها شركة أو مشروع أو منظمة تدير نشاطاً إنتاجياً أو تقدم خدمة في دولتين على الأقل، أو أنها (( مشروع واحد يقوم

باستثمارات أجنبية مباشرة تشمل اقتصاديات قومية كثيرة، ويوزع نشاطاته الإجمالية بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع المذكور )).[22]

وقد تعرف الشركة المتعددة الجنسية ((بأنها مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة )).[23]

وهكذا فأن هذه الشركة ليست شركة واحدة وإنما هي مجموعة شركات قد تسهم في عملية التنمية في ظل إصلاحات اجتماعية وسياسات حكومية مناسبة تضبط نشاطها ، إلا إن اهتماماتها غير موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية .[24] وحيث أن المنظمات الدولية وفى مقدمتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تصطلح على كافة تلك الشركات بالشركات عابرة القوميات في دورياتها المتنوعة وعلى الأخص تقريرها السنوي عن الاستثمار العالمي،ويمكن تقسيم الشركات عابرة القوميات بصفة رئيسية إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:-

الشركات عابرة القوميات ذات الاندماجات الأفقية:- وهى شركات تدير إنتاج يقع في عدد من الدول حيث يتم إنتاج نفس المنتج أو منتجات شبيهة في تلك الدول.

الشركات عابرة القوميات ذات الاندماجات الرأسية:- وهى شركات تدير إنتاج يقع في عدد من الدول حيث يتم إنتاج منتجات في دولة ما تستخدم كمدخلات إنتاج في دولة أخرى.

الشركات عابرة القوميات ذات الأنشطة المتنوعة:- وهى شركات تتنوع أنشطتها بحيث لا تنتمي للمجموعتين السابقتين.

## المطلب الثاني

## آثار عولمة الشركة القومية الاقتصادية

إن الشركات متعددة الجنسية عملت بشكل جاد على عولمة النشاط الإنتاجي، باليات متعددة أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية

مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإتباع سياسة السوق الحرة إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق العالم النامي، حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد.

أن المال المستثمر في انتقاله عبر الحدود الوطنية للدولة المضيفة للاستثمار عن طريق النشاط التجاري للشركة القومية كأن يكون بإنشاء مشروع اقتصادي أو تشغيله سواء على سبيل الانفراد أو بمشاركة عناصر وطنية معها، وهي قد تنشئ مشروعاً جديداً أو تختص بإدارة مشروع أو مرفق موجود فعلاً.(25)

وتلك الحركة وهذا الانتقال يولد جملة من الآثار والنتائج منها ما هو ايجابي يعود بالخير على الدولة أو لنقل الدول المضيفة للاستثمار،ومنها ما هو سلبي يعود بالنتائج غير المرجوة على الاقتصاد الوطني للدول المضيفة للاستثمار ونخصص لكل نوع من الآثار فرعاً مستقلاً.

## الفرع الأول

## الآثار الايجابية

إن الآثار الايجابية لنشاط الشركة القومية الاستثماري المباشر على الاقتصاد الوطني للدول المضيفة لذلك النشاط يتحدد بالنقاط التالية:-

١ -القابلية للتوسع بسهولة عن طريق إعادة استثمار جزء من الأرباح ، سواء برغبة المستثمر للتوسع في الربح ، أم بتنفيذ مشروع استثماري في البلد المضيف الذي يوجب أعادة استثمار جزء من الأرباح داخل حدوده كما هو الحال في القانون السوري إذ انه يسمح بتحويل (5%) من الربح الصافي الناتج من استثمار رأس المال الأجنبي أو من توظيفه إلى الخارج بوحدات العملة التي وردت بها أو بأية عملة أخرى تقبل بها لجنة إدارة مكتب القطع ويتم تحويل هذا الجزء من صافي الربح بالسعر الذي يحدده مكتب القطع مع مراعاة الأحكام

النافذة عند التحويل ويعاد توظيف الجزء المتبقي من الأرباح في توسيع المشروع أو إنشاء مشاريع جديدة.[26]

٢ -انه يجلب ما يحتاج إليه البلد المضيف من خبرات تنظيمية وإدارية وفنية فضلاً عن تكنولوجيا الآلات الحديثة، كما انه يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم للاستثمار من دون أن يؤدي إلى خلق عبء ثابت على المدفوعات الخارجية في أوقات الركود، ولا يثير المشاكل المتعلقة بالنقد الأجنبي اللازم لخدمة الديون الخارجية التي تنشأ عن أسلوب الاقتراض مع إمكانية الاشتراط على المستثمرين مباشرة زيادة الموجودات الرأسمالية الإنتاجية.[27]

٣ -يؤدي إلى نمو صادرات البلد المضيف للاستثمار وانخفاض وارداته ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى النتائج الاقتصادية التي تحققها الاستثمارات المباشرة والقدرة على الاتصال بالأسواق الخارجية والزيادة الكبيرة في حجم توزيعها.[28]

## الفرع الثاني

## الآثار السلبية

وفي مقابل المكاسب الخاصة المتحققة للبلد المضيف للاستثمار توجد بعض الجوانب التي تعد مشاكل أو الآثار السلبية منها:-

١ -ارتباط نشاطها باستغلال شعوب الدول النامية ومواردها ونهب ثرواتها الطبيعية واستغلال الأيدي العاملة فيها بأجورٍ وظروف عملٍ لاإنسانية.[29]

٢ -الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستثمرين الأجانب وعلى المدى الطويل تؤدي إلى تضييق نطاق الوعاء الضريبي في البلد المضيف للاستثمار مما يعرض ميزان المدفوعات للخلل.[30]

٣ -خروج النقد الأجنبي بكميات كبيرة إذ أن إعادة رأس المال والأرباح إلى البلد المصدر للمال المستثمر يؤدي إلى هذا الأثر السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث الخلل في ميزان المدفوعات، ويرد هذا الأمر بصورة خاصة حيث يغلب النمط الخاص والجديد للاستثمار

المباشر الذي يختلف بطبيعة الحال عن النمط القديم لهذا الاستثمار ، فقد كان الأخير محصوراً في مجالات الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية ولكن النمط الجديد للاستثمار المباشر يتوجه بصورة رئيسة إلى مجالات المشاريع الإنتاجية التي تقوم بسد حاجة السوق الداخلية المتزايدة الطلب وهذا ينعكس بالضرورة على الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشاريع التي تزداد بازدياد حجم السوق والطلب.[31]

وتؤكد النشرة الإحصائية السنوية لمؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة (U.N.C.T.A.D) لعام 1979 إن واقع الاستثمارات الخارجية ومنها أنشطة الشركات القومية في الدول النامية خلال السنوات 1970-1977 تشكل 27% من مجموع الاستثمارات الدولية ( 4367 مليون دولار) وان 73% منها ( 11827 مليون دولار) وظفت في الدول المتقدمة في حين أن الأرباح التي حققتها في الدول النامية تفوق إلى حد كبير الأرباح التي حققتها في الدول المتقدمة ، إذ بلغ المتوسط السنوي لتلك الأرباح في الدول النامية ( 10365 مليون دولار) في مقابل ( 8865 مليون دولار) في الدول المتقدمة الأمر الذي يظُهر إلى أي حد يؤثر توظيف أرباح تلك الشركات في ميزان المدفوعات وحجم الديون الخارجية للدول النامية.[32]

## الخاتمة

جاء هذا البحث محاولة متواضعة لبيان الآثار التي تخلفها الشركات القومية على البلدان المضيفة لها من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقة هذا الأمر بالعولمة الاقتصادية ،وبعبارة أدق دور عولمة الشركات القومية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني للدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وقد تبين عدد من النقاط التالية:-

١ -إن العولمة بوجه عام هي أساساً مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا.

٢ -إن العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بالهيمنة المطلقة للدول على نشاطاته، وخاصة فيما يتعلّق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي.

٣ –إن أهم المظاهر الاقتصادية للعولمة هي، زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدّول، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات متعدّدة الجنسية، واتساع نطاق أنشطتها مع اتجاهها نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر.

٤ –إن أدوات العولمة الاقتصادية والتي تستطيع تحقيق أهدافها بواسطتها قد تتخذ أنماطاً متعددة من أهمها في الواقع العملي،اتفاقيات الامتياز، والكونسورتيوم (البيوت المالية )، والشركة القومية و الشركة الدولية.

٥ –إن الشركة القومية هي مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة.

٦ –إن الشركات متعددة الجنسية عملت بشكل جاد على عولمة النشاط الإنتاجي، باليات متعددة أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وإتباع سياسة السوق الحرة إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة ، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق الدول النامية.

٧ –ن الشركة القومية وان كانت تحقق جانب لا يستهان به من الايجابيات للدول التي تمارس أنشطتها التجارية على إقليمها الوطني الا أنها ايجابيات تتهاتر أمام الآثار السلبية المرتدة وحقا إن الشركات القومية تسعى إلى تهميش الدول النامية من خلال عولمة نشاطها الاقتصادية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)،وخير دليل على ذلك الآثار المرتدة للازمة المالية العالمية من الاقتصاد الغربي على اقتصاد الدول النامية التابعة(المهمشة) بفعل حرية نشاط الشركات القومية فيه وسيطرتها على مفاصل الحياة الاقتصادية وخصوصاً قطاع البنوك والمصارف،الأمر الذي يتفاوت شدة وضعفاً مع ارتباط تلك الدول بهذه الشركات(علاقة طردية) ، وجعل من الأزمة المالية عالمية وليست غربية.

## الهوامش

١. انظر في ذلك د. سارة إبراهيم العريني– أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، بحث مقدم المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية.... الوعود والتحديات، المنصورة، جمهورية مصر العربية ،12، 11/15/ 2007، ص4

٢. عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، بحث منشور في المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 67.

٣. د. سارة إبراهيم العريني، مصدر سابق، ص11ومابعدها.

٤. عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص 68.

٥. ادريانو بينايون، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، العولمة نقيض التنمية ، بيت الحكمة، بغداد ، 2002، ص 129 وما بعدها.

٦. عبد الخالق عبد الله : مصدر سابق، ص 69.

7. John Allen : " Crossing Borders : Futloose Multinationals" in John and Chris Hamnett. Ed. A Shrinking World. The open University, Oxford 1995, pp. 53 – 62.

٨. رفعت العوضي ، منظمة التجارة العالمية الحاضر والمستقبل ، بحث منشور على موقع الجزيرة .نت ( www.aljazeera.net) – ص3 ومابعدها.

٩. الموضع والمصدر السابقين.

١٠. أحمد مجدي حجازي ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية من العالم الثالث، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 128 – 130.

١١. أحمد مجدي حجازي : المصدر السابق، ص 134.

١٢. د.حازم حسن جمعه ، الحماية الدبلوماسية للمشروعات المشتركة ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ط2 ، مصر الجديدة ،1981 ص173.

١٣. د. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء السابع ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967 – ص266،324.

انظر المواد (668،673) من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948 .

١٤. د.احمد عبد الحميد عشوش ، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية للبلاد العربية ، بلا مكان طبع ، 1975، ص305 وما بعدها .

١٥. د.حازم حسن جمعه ،مصدر سابق ، ص176.

١٦. د. حسام عيسى،الشركات المتعددة القوميات ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بلا سنة طبع – ص73 .

١٧. د.إبراهيم شحاته ، البنك الدولي والعالم العربي ، منشورات دار الهلال ، بلا مكان طبع ن 1990 – ص18،19.

١٨. عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة ،بغداد، 2002، ص165 ومابعدها.

١٩. انظر في صندوق النقد الدولي ، دراسة النقود والبنوك والمنظمات النقدية الدولية ، القسم الأول ، دراسة منشورة على شبكة الانترنت ( www.moqatel.com) .

٢٠. انظر في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المصدر السابق، القسم الثاني.

٢١. رفعت العوضي ، مصدر سابق ، ص2 وما بعدها.

٢٢. محمد صبحي الاتربي ، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، 1977 ،ص26 .

٢٣. د.حسام عيسى ،مصدر سابق ، ص48،49

٢٤. محمد السيد السعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،هيئة الكتاب، القاهرة، 1978 – ص18 وما بعدها .

٢٥. وقد أشار الفقه إلى الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر بأنه المال المملوك لأجانب سواء كانت الملكية كاملة ام كانت بنصيب خاص يكفل السيطرة على إدارة المشروع ، وهو يتم من الناحية العملية بوساطة المشروعات الراغبة في توسيع نشاطها في الخارج وتشمل الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة الفروع الأجنبية للشركة الأصلية والشركات التابعة والممتلكات الأجنبية الأخرى التي تملكها وتديرها المشروعات المحلية وما يحوزه الأجانب أفراد أو مجموعات من أنصبة مهمة في مشروعات محلية وما يمتلكه الأجانب من عقارات .

د.عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول ألآخذه في النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1972 – ص6 وما بعدها .

٢٦. يُنظر الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون ذي الرقم ( 348) في 1969/12/30 الخاص بتنظيم استثمار أموال المغتربين ورعايا الدول العربية في الجمهورية العربية السورية.

٢٧. د.محمد العمادي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط، المطبعة العلمية ، دمشق ، 1971 – ص538 وما بعدها .

٢٨. د. صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي – الاستثمار الأجنبي المسوغات والأخطار ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، 1998 – ص8 وما بعدها

٢٩. د.صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي ، المصدر السابق ، ص40.

٣٠. د. فريد النجار ،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000 – ص70 وما بعدها .

٣١. جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1970 ، ص7 وما بعدها

٣٢. الأمم المتحدة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ، نيويورك ، 1999– ص71 وما بعدها

# المصادر

## أولاً :- المصادر العربية :-

### أ- الكتب :-


١ –د.إبراهيم شحاته، البنك الدولي والعالم العربي، منشورات دار الهلال، بلا مكان طبع، 1990.

٢ –د. احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية للبلاد العربية، بلا مكان طبع، 1975 .

٣ –ادريانو بينايون، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، العولمة نقيض التنمية، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

٤ –الأمم المتحدة :– الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ، نيويورك ، 1999 .

٥ –جيل برتان، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات ،بيروت ، 1970 .

٦ –د. حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا سنة طبع .

٧ –د. صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المسوغات والأخطار، منشورات بيت الحكمة، بغداد ، 1998 .

٨ –د. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ،الجزء السابع ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1967 .

٩ –د. عصام الدين مصطفى بسيم ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1972 .

١٠ – عوني محمد الفخري ، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، بغداد– 2002.

١١ – د. فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .

١٢ -محمد السيد السعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هيئة الكتاب، القاهرة – 1978 .

١٣ – د. محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط ،المطبعة العلمية دمشق، 1971.

١٤ – محمد صبحي الاتربي ، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد، 1977 .

## ب- الرسائل الجامعية :-

١٥ – د. حازم حسن جمعة ، الحماية الدبلوماسية للمشروعات المشتركة ، أطروحة دكتوراه ،جامعة عين الشمس، ط2 ، مصر الجديدة ، 1981 .

## ج- البحوث والمقالات :-

١٦ أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية من العالم الثالث، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999

١٧ د. سارة إبراهيم العريني، أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، بحث مقدم المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية...الوعود والتحديات ، المنصورة، جمهورية مصر العربية ،12– 2007 /11/15

١٨ رفعت العوضي ، منظمة التجارة العالمية الحاضر والمستقبل ، بحث منشور على موقع الجزيرة .نت (www.aljazeera.net )

١٩ عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، بحث منشور في المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

## ثانياً :- المصادر الأجنبية :-

20- John Allen : Crossing Borders : Futloose Multinationals" in John and Chris Hamnett. Ed. A Shrinking World. The open University, Oxford 1995